المطلوب من المحاضرة السادسة

الدكتورة سلاف نعيم

مكتبة توليب للخدمات الجامعية

الباب الرابع

التربية و نظامها التعليمي في عدد من الدول النامية

الفصل الأول : تطور التربية و نظامها التعليمي في الجمهورية العربية السورية .

الفصل الثاني : التربية و نظامها التعليمي في جمهورية مصر العربية .

الفصل الثالث : التربية في جمهورية الهند . محذوف

الفصل الرابع : النظام التربوي في جمهورية الصين الشعبية . محذوف

الفصل الأول
تطور التربية ونظامها التعليمي في الجمهورية العربية السورية

"إنّ أمجدية الثقافة العالمية
هي في الأساس سوريّة"

تمهيد:

بات من الواضح الآن، أن دراسة أي نظام تربوي في العالم، لا تعني مجرد البحث الوصفي في صورته الراهنة ، وتحديد أبعاد مكوناته الأساسية، كما لا تعني وصف مجريات تطوره عبر حقبة من الزمن ، وإنما هي بالإضافة إلى ذلك، دراسة العوامل المختلفة، الكامنة وراء بلورة وبناء هيكليته ، وتحديد مسارات تطوره، سواء أكانت سياسية أم إيديولوجية أم فلسفية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية.

فالنظام التربوي لأي مجتمع من المجتمعات، ما هو في حقيقة الأمر إلا صورة معينة من النظام السياسي أو الاقتصادي ، ولكن بشكل آخر مختلف عن النظم السياسية والاقتصادية التي نعرفها في حقيقة الأمر. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يعبّر أي نظام تربوي عن الآلية التطورية للمجتمع، وعن مستواه الحضاري والسياسي والاقتصادي والثقافي . فإذا كانت مقاييس الرقي والتطور لأي مجتمع من المجتمعات متعددة ومتنوعة، فإن المقياس الحقيقي برأينا ينبع من النظام التربوي، وبالتحديد من المناهج التربوية والتعليمية، التي تعد مرآة حقيقية تعكس ليس فقط الواقع الحياتي (الحاضر) بأبعاده المتعدّدة- لهذا المجتمع أو ذاك- بل الماضي والمستقبل أيضاً.

وهذا ينطبق إلى حدّ بعيد على واقع نظامنا التربوي في الجمهورية العربية

السورية، الذي سنتناوله بالدراسة في هذا الفصل ، محاولين رصد أهم تطوراته التربوية منذ الاستقلال عام ١٩٤٦، إلى نهاية القرن العشرين . مقسمين عملنا إلى عدة مراحل أساسية، تعدّ نقاط تحول حقيقية شهدتها سورية، وكان لها أكبر الأثر في عملية تطوير التربية فيها. وهذه المراحل مرتبطة بجملة من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي فرضت نفسها، بحكم التطور الديالكتيكي للمجتمعات الإنسانية،وتفاعل معها المجتمع العربي في سورية، تفاعلاً خلاقاً في كثير من الأحيان. واستطاعت القوى التقدمية ذات التوجهات الراديكالية من أن تحدد، وبشكل شبه كامل، الإطار الأيديولوجي الفلسفي لتطور المجتمع السوري، ولاسيما في فترة الستينيات، وبعد قيام ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣. وتبلورت هذه الرؤية بشكل كامل في بداية السبعينيات، بعد قيام الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠.

لقد كانت التربية السلاح الأمضى بيد الثورة، في محاربة عهود من التخلف والاضطهاد والظلم الاجتماعي، الذي مُورِسَ في سورية في فترات سابقة ، فكانت المنبر الحي لبعث الوعي الثقافي لدى الجماهير الشعبية ، وشرح مبادئ الثورة،وفعلها وأهدافها وحشد الطاقات المبعثرة وصقلها في بوتقة العمل الوطني المبدع ، وتحقيق الركيزة العلمية للنهضة الشاملة، التي ما تزال سورية إلى الآن تسير في خطها وتهتدي بقيمها الإنسانية والقومية والوطنية ، بغية تحقيق مجتمع التقدم والرقي الحضاري والمساهمة في بناء الحضارة العالمية الحديثة.

تطور التربية في سورية بين عامي (١٩٤٦-١٩٦٣):

بعد الاستقلال، كان على الحكومة السورية النظر في نظام التعليم الذي كان قائماً إبان الانتداب الفرنسي، والذي كان يعبر بالدرجة الأولى عن الفلسفة

الاستعمارية الرامية إلى طمس الهوية العربية القومية. من خلال فرض الثقافة الفرنسية والنظام التعليمي الفرنسي، بكل ما يحتويه من مناهج وطرائق وأساليب ومدرسين، فكان لابد من إعادة نظام التعليم إلى مساره الوطني الطبيعي.

كان عدد سكان سورية عام ١٩٤٧، يقدر بنحو ثلاثة ملايين نسمة، وعدد الطلاب في المدارس الابتدائية (الرسمية والأهلية والأجنبية)، بـ ١٨٧٣٥٦ طالباً وطالبة، موزعين على الشكل التالي:٧٣,٨٪ في المدارس الرسمية، ٢٣,٥٪ مدارس أهلية، و٢,٧٪ مدارس أجنبية (٧ ،ص ١٥٨).أما في المدارس الثانوية، فبلغ مجموع الطلاب ١٨٩١٤ طالباً وطالبة موزعين على الشكل التالي:٧٠,٧٪ للمدارس الرسمية، ٢١,١٪ مدارس أهلية، ٨,٢٪ مدارس أجنبية.

وكانت نسبة الإناث في التعليم الابتدائي ٢٨,٨٣٪ من مجموع الطلاب. وفي المرحلة الثانوية ٢٥٪. وهذه النسب تعد من النسب المرتفعة قياساً إلى معطيات تلك الفترة من جهة، ومقارنتها بالنسب العربية من جهة ثانية.

أما في عام ١٩٥٠، فنلاحظ أن عدد سكان سورية قفز إلى ٣٢١٥ ألف نسمة، كانت نسبة المسجلين في المرحلة الابتدائية إلى مجموع السكان نحو ١,٨ ٪ ونسبة التلاميذ المسجلين في المرحلة الابتدائية ٥٤٪ من مجموع الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي، والبالغ عددهم ٤٨٢ ألف طفل نسبة الإناث منهم ٢٧٪ (١٢ ،ص ٣٩).

نظام التعليم الثانوي قبل قانون عام ١٩٤٥:

كان التعليم الثانوي قبل صدور قانون عام ١٩٤٥ مؤلفاً من مرحلتين، ومدة التعليم فيه سبع سنوات، موزعة على الشكل التالي:

أ-المرحلة المتوسطة: ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، تنتهي بامتحان (البروفيه).

ب-المرحلة الإعدادية: ومدة الدارسة فيها سنتان، ويقسم فيه الطلاب إلى قسمين:

١-الآداب: ينتهي بامتحان (البكالوريا) ، (القسم الأول).

٢-العلوم: ينتهي بامتحان (البكالوريا) ، (القسم الأول).

ج-سنة دراسية واحدة، وتقسم إلى قسمين:

١-الفلسفة: وتنتهي بامتحان (البكالوريا) ، (القسم الثاني).

٢-الرياضيات: تنتهي بامتحان (البكالوريا) ، (القسم الثاني).

أما في عام ١٩٤٥، فقد صدر قانون تنظيم المعارف في سورية، ليضع أسساً جديدة لنظام التعليم السوري، حيث حذف سنة دراسية من سني المرحلة الثانوية، فأصبحت ست سنوات عوضاً عن سبع، وأصبحت مراحل التعليم على الشكل التالي:

١-المرحلة الابتدائية: وتقسم الدراسة فيها إلى قسمين:

أ-المدارس الابتدائية: ومدة الدارسة فيها خمس سنوات.

ب-المدارس الأولية: وهي موازية للصفوف الأربعة الأولى من المدرسة الابتدائية، تستمر الدارسة فيها أربع سنوات، وتعطى بنهايتها (مصدقة الدروس الأولية).

٢-المرحلة الثانوية: وتقسم أيضاً إلى قسمين:

أ-الحلقة المتوسط: (توازي المرحلة الإعدادية الآن). مدة الدراسة فيها أربع سنوات ينتهي هذا التعليم بامتحانات(البروفيه) — الإعدادية.

ب-الحلقة الإعدادية: (توازي المرحلة الثانوية) ومدة الدارسة فيها سنتان وينقسم الطلاب إلى اختصاصين:

١-الآداب: ينتهي بامتحانات (البكالوريا) ، (شهادة الدراسة الثانوية).

٢-العلوم: ينتهي بامتحانات (بكالوريا) (شهادة الدراسة الثانوية).

غير أن أعظم تبديل طرأ على المناهج الدراسية، بعد سنة ١٩٤٥، هو حذف اللغة الفرنسية من منهج التعليم الابتدائي، والمساواة بينها وبين اللغة الإنكليزية، في منهج التعليم الثانوي. ففي الحلقة المتوسطة يدرس الطالب لغة أجنبية واحدة، ولكنه يخير بين الفرنسية والإنكليزية، وفي الحلقة الإعدادية، يدرس لغتين أجنبيتين الأولى منهما هي اللغة التي اختارها في الحلقة المتوسطة.

ولكن وزارة المعارف رأت بعد ذلك، أن تدريس لغتين أجنبيتين في المدارس الثانوية، لم يحقق الغرض المقصود منه، لأن اللغة الثانية كانت تدرس في السنتين الإعداديتين فقط ، وهما لا تكفيان لدراستها دراسة وافية ، مع أن تدريس اللغة الثانية في الحلقة الإعدادية، يستلزم إنقاص عدد ساعات اللغة الأجنبية الأولى، لذلك حذفت الوزارة تدريس اللغة الأجنبية الثانية، من منهج الحلقة الإعدادية سنة ١٩٤٩ ، ووزعت ساعاتها على غيرها من المواد، فصار الطالب يختار في الصف الأول من الحلقة المتوسطة، اللغة الفرنسية أو الإنكليزية، ويثابر على دراستها حتى نهاية التعليم الثانوي، دون أن يُشغِلَ ذهنه بدارسة لغة أجنبية ثانية (٥١ ، ص ٤٨).

وكان من نتائج هذه التغيرات المختلفة، أن أقبل الطلاب على دارسة اللغة الإنكليزية دون الفرنسية ، حتى زاد عدد الذين اختاروا الإنكليزية على ٩٠٪ من مجموع الطلاب. فرأت وزارة المعارف أن تعدل بين اللغتين، فقسمت طلاب الصف الأول من كل مدرسة متوسطة إلى فريقين متساويين، يدرس أحدهما الفرنسية والآخر الإنكليزية (٥١ ، ص ٤٨).

غير أن هذا التغيير في المناهج، أثار ضجة شديدة، لدى رجال التربية والتعليم. كونها بعيدة عن معطيات الحياة، ولا تخلق البواعث على الإبداع، ولا تثير الاهتمام، ولا تعتمد على النشاط المدرسي. وأدت هذه الضجة وما صحبها من انحطاط في مستوى التعليم،

إلى إصدار قانون المعارف رقم ٩١ في ١٩٥٢/١/٢٧ الذي أدخل تعديلات واسعة على نظام المدارس الثانوية السابق ، و قضى بزيادة سنواته من ست إلى سبع، رافعاً من سنوات الحلقة الإعدادية إلى ثلاث سنوات بدلاً من سنتين. ونسقت المواد الدراسية، تنسيقاً جديداً، يتلاءم مع الفروع الجديدة التي استحدثت ، حيث أدخل تشعيباً مبكراً في السنة الأولى من المرحلة الثانوية، فقسمها إلى علمي وأدبي، ثم قسم كلًا منهما في السنتين التاليتين إلى شعبتين، منتهياً بأربع شعب هي:

-شعبة العلوم الطبيعية والعلوم.

-شعبة العلوم الرياضية والفيزيائية.

وهاتان الشعبتان تتفرعان عن الفرع العلمي في السنة الأولى.

-شعبة الاجتماعيات.

-شعبة الآداب والعلوم.

وهاتان الشعبتان تتفرعان عن الفرع الأدبي.

عندما صدر قانون عام ١٩٤٥ أغفل الدارسات المسلكية والمهنية، وانصرف بكليته إلى الدراسة الأكاديمية ، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى صدور قانون المعارف رقم ٢٢٥ بتاريخ ١-٥-١٩٥٢، حيث قسم التعليم المهني إلى ثلاثة أقسام هي:

١-التعليم الحرفي: ومدته ثلاث سنوات بعد الشهادة الابتدائية.

٢-التعليم الصناعي: ومدته ثلاث سنوات بعد الشهادة المتوسطة.

٣-التعليم التجاري: ومدته ثلاث سنوات بعد الشهادة المتوسطة.

وقد استمر الفصل بين التعليم المهني، والتعليم الأكاديمي، منذ ذلك التاريخ في سورية، على الرغم من التطورات التي طرأت على نظام التعليم ومناهجه، وطرائقه، وأساليبه ،

مكتبة توليب للخدمات الجامعية

ولم يلق التعليم المهني والتقني نصيبه من الاهتمام إلا في النصف الأول من عقد التسعينيات.

إعداد المعلمين:

كان معلموا المدارس الابتدائية والأولية قبل عام ١٩٤٥، يدربون في صفوف خاصة، مدة الدراسة فيها سنتان، يطلق عليها اسم مدارس المعلمين الابتدائية والأولية. ويشترط في الانتساب لهذه المدارس أن يكون الطلاب من القرويين الذين حصلوا على شهادة البكالوريا الأولى، أو شهادة الكفاءة. وكان على الطالب قبل انتسابه إلى مدارس المعلمين، أن يقوم بالتدريس الفعلي سنة واحدة على الأقل، في إحدى مدارس الدولة. ولكن قلة رواتب المعلمين، وعدم اهتمام الجهات المختصة، حالت دون تطور هذا النوع من المدارس، التي كانت تخرج في أحسن الأحوال نحو ثلاثين معلماً سنوياً. ولكن بعد صدور قانون علم ١٩٤٥، أحدثت وزارة المعارف ثلاثة أنواع من مدارس المعلمين وهي:

١-دور المعلمين الأولية والريفية، ومدة الدارسة فيها ثلاثة سنوات، تلي الصف الثاني من المدارس المتوسطة، أو سنتان تليان الدراسة المتوسطة.

٢-دور المعلمين الابتدائية، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات تلي الدارسة المتوسطة، أو سنة واحدة، تلي الدارسة الثانوية الكاملة .(العامة)

٣-معهد المعلمين العالي، (أو كلية التربية) ومدة الدارسة فيها خمس سنوات تلي الدارسة الثانوية الكاملة، أو سنة واحدة، تلي الدراسة العالية (الجامعية) في كليتي العلوم والآداب (٥١ ، ص ٥٣).

و هذه المعاهد جميعها، داخلية مجانية، يمنح طلابها تعويضاً مالياً شهرياً مناسباً.

وقد لقيت هذه المعاهد الكثير من العناية من قبل الحكومة، فارتفع عدد الطلاب المنتسبين إليها بصورة كبيرة .

ومن مزايا هذا النظام، اعتماده في إعداد المعلمين على أربعة أركان ترمي كلها إلى غاية واحدة، هي الإعداد العلمي ،و الإعداد المسلكي، والإعداد الاجتماعي، والإعداد العملي.

الأسس العامة للتربية السورية في الخمسينيات:

١-إعداد الطفل للحياة الكاملة، فقد جاء في الدستور السوري، أن التعليم يجب أن يهدف إلى إنشاء جيل قوي بجسمه وتفكيره، يؤمن بالله متمثل بالأخلاق الفاضلة، مجهز بالمعرفة، مدرك لواجباته، وحقوقه، وأن التربية يجب أن تهدف إلى تقوية الشخصية والحريات الأساسية.

٢-ويتصل بمبدأ الكمال هذا، مبدأ آخر، وهو مبدأ الثقافة الصورية أو التدريب الصوري . وقوام هذا المبدأ، أن القوى العقلية التي ينميها علم خاص، يمكن أن تنشط نشاطاً عاماً، تستطيع معه استخدامها في جميع العلوم الأخرى. وقد بُنِيَت المناهج التعليمية انطلاقاً من هذا الأساس. فكان واضعوا المناهج يعتقدون أن كل علم ينمي ملكة خاصة، فالحساب للتفكير، ومبادئ العلوم للملاحظة، والمحفوظات للذاكرة. إلخ.

٣-من الأسس الرئيسية التي يستند إليها نظام التربية في سوريا الأساس الديمقراطي. ومن المبادئ الديمقراطية التي أعلنها الدستور السوري، أن التربية والتعليم، حق لكل مواطن، وينشأ عن هذا المبدأ، أربع نتائج وهي: إلزامية التعليم، ومجانية التعليم، وحرية التعليم، وتوحيد مناهج التعليم.

٤-الأساس الاجتماعي: ويعني أن التعليم، يجب أن يهدف إلى إنشاء جيل مدرك لواجباته وحقوقه،

كعامل للمصلحة العامة، مشبع بروح التضامن متقيد بالنظام، متسامح، يتعامل مع الآخرين بالاحترام والتقدير.

٥-الأساس القومي: ويقوم هذا الأساس، على جعل اللغة العربية لغة التعليم في جميع المراحل- الابتدائية والثانوية والعالية- والتأكيد على الجوانب الإيجابية في التاريخ والحضارة العربية. وهذا يتماشى مع الدستور السوري، الذي أكد على أن سورية، جمهورية عربية ديمقراطية، وأن الشعب السوري جزء من الأمة العربية، وأن التعليم يجب أن يهدف إلى إنشاء جيل جديد يعتز بالتراث العربي. ويشير الدكتور جميل صليبا، في تعليقه على هذه الأسس بقوله: "إن التربية في سورية تهدف إلى إعداد الإنسان للحياة الكاملة، إعداداً فردياً وديمقراطياً واجتماعياً وقومياً. ولكن طريقتها في هذا الإعداد، لا تعتمد على فعالية الطالب، ولا تقوم على دراسة ميوله وغرائزه، دراسة حيوية نفسية"(٥١ ، ص ٦٢).

ومن الملاحظ أن هذه الأسس والمبادئ لم تطبق بشكل كامل ، لأسباب عدة أهمها: قلة الموارد المادية والبشرية المختصة، التي حالت دون تطبيق التعليم الإلزامي، على الرغم من أن ميزانية وزارة المعارف كانت في ارتفاع مستمر. فقد كانت في عام ١٩٤٦، ١٠,٨٩٪ من الميزانية العامة للدولة، وفي عام ١٩٥٠ بلغت ١٧,٩٨٪ وبلغت في عام ١٩٥٤، ١٨,٨٣٪. وكذلك المشكلات الاجتماعية، ومنها الارتفاع الكبير لعدد الأميين، وأن التعليم لا يتلاءم مع حاجات المجتمع ، بالإضافة إلى جملة من المسائل السياسية والإدارية، التي حالت دون الاستقرار والتقدم.

تطور التربية في سورية منذ عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٠:

تعدّ مرحلة ما بعد ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣، التي قادها حزب البعث العربي الاشتراكي،

نقطة تحول أساسية في تاريخ سورية المعاصر ، ليس التربوي فحسب ،وإنما الثقافي أيضاً ، حيث أعطت الثورة أهمية قصوى لتطوير التعليم ونشره بين جميع أبناء الشعب، انطلاقاً من إيمانها بدور الجماهير المتعلمة في صناعة التنمية الشاملة وبناء الحضارة الحديثة. فعمدت الدولة إلى افتتاح المدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد الفنية والمهنية المختلفة، بالإضافة إلى توسيع وتطوير التعليم العالي، والعمل على مكافحة الأمية، بإقامة الدورات العديدة في جميع أنحاء القطر، والاهتمام بواقع المرأة، وضرورة مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بفتح مجالات التعليم أمامها بشكل كبير. وفي هذه الإطارات، جاء الاهتمام بتفعيل مضامين العملية التربوية، في إطار تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التربوية الملائمة أمام أبناء القطر جميعاً، بهدف تكوين معارفهم وصقل مواهبهم، وغرس القيم والمبادئ الوطنية والقومية لديهم، تماشياً مع المنطلقات النظرية والفلسفية والأيديولوجية لثورة الثامن من آذار.

وفي ظل معطيات الثورة، تطور عدد الطلاب بشكل كبير، وتطورت نسبهم في التعليم الثانوي والعالي إلى عدد السكان.

والجدول التالي يبين تطور عدد الطلاب والمدارس والمعلمين منذ عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٠.

العام الدراسي	عدد السكان بالآلاف	عدد الطلاب في جميع المراحل	عدد المدرسين	نسبة الإناث إلى مجموع الطلاب	نسبة الطلاب إلى عدد السكان
١٩٦٣- ١٩٦٤	٤٩٩٢	٧٩٥٢٨٩	٥٣٣٢	%٣٠	%١٥,٩٣
١٩٧٠- ١٩٧١	٦٢٥٧	١٢٨٢٤٣٥	٦٩٨١	% ٣٢,٨	%٤٩,٢٠

وقد واكب هذا التطور الكمي الكبير، تطور نوعي شامل ، تجلى في تحسين نوعية الأداء التربوي،

وإعداد المعلمين والمدرسين، و في تطوير مناهج التعليم، لتواكب مسيرة ثـورة الثامن من آذار، في بناء الدولة، والمجتمع ، فحدث تغير شامل للمناهج التربوية في العام الدراسي ١٩٦٧-١٩٦٨. وتضمنت المناهج الجديدة، خلاصة الفكر العملي والـتقني والتربوي في العالم، وعمدت إلى توجيه منحى المناشط التعليمية والتطبيقيـة داخـل الصف وخارجه، نحو تعميق التربية القومية الاشتراكية لدى الناشئة فكراً وممارسة.

وفي مجالات التعليم العالي: تم العمل على توسيع جامعتي دمشق وحلب بشكل كبير، وذلك من خلال افتتاح كليات جديدة، تلبي الحاجة المتزايدة لدى الطـلاب في تحقيق أوسع قدر ممكن من المعرفة العلمية والنظرية في مجالات العلوم المختلفة.

فتم افتتاح كليات جديدة في كل من جامعتي دمشق وحلب، حيث بلغ عـدد طلاب جامعة دمشق عام ١٩٧٠ – ٢٧٦٨١ طالباً وطالبة وفي جامعة حلب ٧٤٠٣ طالباً وطالبة.

تطور التربية في سورية منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٠:

من الصعب جداً، رصد التطورات الكمية والنوعية، التي طرأت علـى مسـيرة التربية في سورية منذ عام ١٩٧٠ وحتى الوقت الحاضر. ولكن سنحاول رصد أهـم هذا التطورات على سائر المستويات التربوية والتعليمية بشكل مختصر، بادئين بالتطور الكمي، الذي يعد مؤشراً مهماً على تطور التربية السورية في العقود الثلاثة الأخيرة.

التطور الكمي:

شهد التعليم بعد الحركة التصحيحية، تطوراً كـبيراً في مراحلـه المختلفـة ، فانعكس هذا التطور على مسيرة القطر الإنمائية والاجتماعية والاقتصـادية والثقافيـة، بشكل إيجابي ،

مما ساعد في تسريع عملية التنمية الشاملة، وترسيخ القيم الفكرية والروحية والحضارية الإنسانية، في عقلية وسلوكية إنساننا العربي السوري.

لقد كانت التربية، ومنذ أقدم العصور، الأداة الفعالة في عملية التنمية، عن طريق تزويد النشء بالمهارات والقدرات الفكرية والنظرية والتطبيقية، اللازمة لبناء ذاتهم ومجتمعاتهم.

ويبدو هذا الدور في الوقت الحاضر أكثر أهمية وفاعلية في عملية تطوير المجتمع وتقدمه، نظراً لما يتسم به هذا العصر من تفجر معرفي كبير ، وثورة تقنية تكنولوجية عالية المستوى ، الأمر الذي يضع التربية وجهاً لوجه أمام تحديات العصر المختلفة.وانطلاقاً من الإيمان بدور الإنسان القادر على تجاوز كل الصعاب، أولت التربية في سورية الإنسان أهمية كبيرة، حين مهدت له السبل الكفيلة بتفتيح طاقاته الإبداعية ، وممارسة واجباته تجاه مجتمعه وأمته، إنساناً متسلحاً بالمعرفة وقادراً على تحديد مسار تطور مجتمعه، في إطار النهضة التنموية الشاملة، التي يشهدها القطر العربي السوري منذ عدة عقود من السنين.

ومن هنا نجد أن الحكومة، أولت قطاعات التربية والتعليم جل اهتمامها ورعايتها ، فعمدت إلى افتتاح العديد من المدارس والمعاهد المتوسطة والعالية، وأولت التعليم العالي مزيداً من الرعاية منذ عام ١٩٧٠ وحتى الوقت الراهن.

أولاً–على صعيد رياض الأطفال:

تحتل مرحلة رياض الأطفال، مكانة مرموقة، ضمن الأولويات التربوية، لدى مختلف بلدان العالم المتطور ، إيماناً بدور هذه المرحلة في عملية صقل مواهب الأطفال وإعدادهم إعداداً تربوياً، جسمياً وعقلياً وفكرياً ونفسياً، للمرحلة الابتدائية. ومن

الطبيعي أن يأتي الاهتمام بهذه المرحلة، مرهوناً بجملة من العوامل السكانية والاقتصادية والثقافية، التي يحددها الإطار العام للمجتمع. وفي سورية، أولت الدولة اهتماماً خاصاً لهذه المرحلة، تجسد ذلك . في إقامة العديد من هذه الرياض في مختلف محافظات القطر، حتى قامت وزارة التربية عام ١٩٨٨ بإلحاق رياض الأطفال بمديرية التعليم الابتدائي.

والجدول التالي يبين لنا مقدار هذا التطور في الرياض في مختلف القطاعات التالية: (قطاع حكومي – قطاع عام – قطاع خاص).

العام الدراسي	عدد الرياض (مختلف القطاعات)	عدد الأطفال المسجلين	أعداد الهيئة التربوية
١٩٧١-١٩٧٠	٢٥٩	٢٦٤٣٨	٧٢٢
١٩٨٥-١٩٨٤	٥١٧	٦٠١٢٩	١٨٣٠
١٩٩١-١٩٩٠	٩٥٣	٨٣٥٥٢	٣٥١٤
١٩٩٥-١٩٩٤	١٠٣٧	٩٠٦٨١٠	٤٠٥٤
١٩٩٦-١٩٩٥	١٠٤٨	٩٢٤٧٠	٤٢٦٦
٢٠٠١-٢٠٠٠	١١٨٠	١٢١٢٨٩	٤٩٤٣

ورغم هذا التطور النسبي في أعداد رياض الأطفال في القطر، فإن غالبية أطفال الفئة العمرية (٣–٥ سنوات) موجودة خارج رياض الأطفال، ولا تستوعب رياض الأطفال حالياً إلا نحو ١٢٪ فقط منهم عام ٢٠٠٢. وهذه النسب قليلة جداً ولا تلبي مستوى الطموح الذي حددته وزارة التربية باستيعاب نحو ٢٠٪ من مجموع الأطفال، حتى عام ١٩٩٠ من الفئة العمرية (٤–٥ سنوات).

توزع رياض الأطفال في سورية على القطاعات في العام الدراسي (٢٠٠٠-٢٠٠١)

القطاعات	عدد الرياض	النسبة المئوية	عدد الأطفال	النسبة المئوية
القطاع الحكومي والعام	٦٢١	٥٢,٦٢	٤١١٠٦	٣٣,٩
القطاع الخاص	٥٥٩	٤٧,٣٨	٨٠١٨٣	٦٦,١
المجموع	١١٨٠	%١٠٠	١٢١٢٨٩	%١٠٠

(وزارة التربية – ٢٠٠١).

تشير معطيات الجدول السابق، إلى أن القطاع الخاص يقوم بتربية ٦٦,١٪ من أطفال الرياض ، متفوقاً بذلك على القطاع العام الحكومي. (رغم أن هذه النسبة كانت في عام ١٩٩٥-٥٧٪). مما يعني انحسار دور القطاع العام في هذا المجال، مما يعكس تأثيرات سلبية كبيرة في كثير من الأحيان، في نوعية الإعداد التربوي الذي يقدم للأطفال، نظراً للهدف المادي الذي يسعى إليه، والبعيد عن الهدف الإنساني التربوي. لذلك كان واجباً على جهات القطاع الحكومي والعام، إيلاء اهتمام أكبر بهذه المرحلة المهمة من حياة الطفل، والعمل على التوسع فيها قدر الإمكان، وعدها مرحلة إلزامية من مراحل السلم التعليمي، بحيث تقدم للجميع وبسوية واحدة ، حرصاً على مبدأ تكافؤ الفرص.

مكتبة توليب للخدمات الجامعية

ثانياً- المرحلة الابتدائية:

تعدّ مرحلة التعليم الابتدائي في سورية أولى المراحل في السلم التعليمي ، وهي تضم الأطفال من سن ٦ سنوات إلى سن ١٢ سنة إلزامية ومجانية وموحدة للأطفال جميعهم.

فمنذ بداية العام الدراسي ١٩٧٨-١٩٧٩، بدأ العمل بتطبيق التعليم الإلزامي في بعض مناطق القطر كخطوة أولية، ثم عممت هذه التجربة على كافة أنحاء القطر، بدءاً من العام الدراسي ١٩٨١-١٩٨٢. حيث صدر القانون رقم ٣٥ لعام ١٩٨١، الخاص بالتعليم الإلزامي قضى بإلزام جميع أولياء الأطفال بإلحاق أطفالهم بهذه المرحلة.

والجدول التالي يبين مقدار التطور الكمي لأعداد الأطفال في المرحلة الابتدائية ونسبهم (رسمية –خاصة – وكالة الغوث).

العام الدراسي	عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية – بالآلاف	عدد الإناث – بالآلاف	نسبة الإناث من مجموع الطلاب %
١٩٧٠-١٩٧١	٩٢٥	٣٣٣	%٣٦
١٩٧٥-١٩٧٦	١٢٧٤	٥٠٥	%٣٩,٦٢
١٩٨٠-١٩٨١	١٥٥٦	٦٦٨	%٤٢,٩٣
١٩٨٥-١٩٨٦	٢٠٣٠	٩٣١	%٤٥,٨٦
١٩٩٠-١٩٩١	٢٤٥٢	١١٤٠	%٤٦,٥٠
١٩٩٤-١٩٩٥	٢٦٥١	١٢٢٧	%٤٦,٦٦
١٩٩٥-١٩٩٦	٢٦٧٣	١٢٤٧	%٤٦,٦٥
٢٠٠٠-٢٠٠١	٢٨٣٥	١٣٣٨	%٤٧

تقدر نسبة الاستيعاب للأطفال ، في سن مرحلة التعليم الإلزامي عام ٢٠٠١، حسب معطيات وزارة التربية ،في المدارس الرسمية والخاصة ووكالة الغوث للاجئين الفلسطينين ٩٩,١٩٪، علماً بأن أعداد الأطفال المعوقين ،قد استبعدت من النسبة نظراً لإعاقتهم، من قبل اللجان المشكلة، بموجب أحكام قانون الإلزام، وإحالتهم إلى المدارس الخاصة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

ثالثاً- المرحلة الإعدادية:

تقسم مدارس هذه المرحلة إلى ثلاثة أنواع: مدارس حكومية رسمية ، ومدارس تابعة لوكالة الغوث (UNRWA) ، والتعليم في مدارس هذين النوعين مجاني، ومدارس أهلية (خاصة) والتعليم فيها مأجور، إلا أن التعليم في هذه الأنواع الثلاثة، خاضع لإشراف وزارة التربية على أساس وحدة التعليم. ويلتحق بمدارس هذه المرحلة، التلاميذ الذين أنهوا دارستهم في المرحلة الابتدائية، ونالوا وثيقة إتمام تلك المرحلة ، وغالباً ما يكون سن الطلاب في هذه المرحلة بين (١٣-١٥ سنة). مدة الدراسة في هذه المرحلة ثلاث سنوات، وهي تشكل حتى الآن جزءاً من التعليم الثانوي،وقد تم توحيد مدارس هذه المرحلة مع مرحلة التعليم الابتدائي، في مرحلة واحدة تدعى مرحلة التعليم الأساسي، ويكون التعليم فيها مجانياً، إلزامياً وذا مناهج متكاملة، وتكون حصيلة التعليم فيها هي الحد الأدنى للتعليم الذي يناله المواطن. وبذلك تعدّ المرحلة القاعدية في السلم التعليمي.

يتوزع خريجو المرحلة الإعدادية النظاميون وفق نسب محددة على مدارس التعليم الثانوي العام و الفني والمهني، و سوق العمل.

والجدول التالي يبين عدد ونسب الطلاب، في التعليم العام، والتعليم الشرعي منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ٢٠٠١، ونسب الإناث منهم.

العام الدراسي	عدد الطلاب	عدد الإناث	نسبة الإناث
١٩٧٦-١٩٧٥	٣٣٣٧٥٧	١٠٧٩٣٤	%٣٢,٣٢
١٩٨١-١٩٨٠	٤١٨٦٠٤	١٥٣٥٩٣	%٣٦,٦٩
١٩٨٦-١٩٨٥	٥٩٤٤٤٤	٢٣٩٠٥٣	%٤٠,٢١
١٩٩١-١٩٩٠	٦٥٧١٢٩	٢٧٠١٧٥	%٤١,١١
١٩٩٦-١٩٩٥	٦٩٠٦٧٩	٣١٠١١٩	%٤٤,٩٠
٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٠٨٢٨٣	٣٦٨١٦٧	%٤٥,٥٤

بلغ عدد المستحدين في الصف الأول الإعدادي ٢٨٥٧١٩ مستحداً ومستحدة عام ٢٠٠١، وبلغت النسبة المئوية للمستحدين إلى الحاصلين على وثيقة إتمام المرحلة الابتدائية ٧٧,٩٪ وهذه النسبة ، تظهر أن القسم الأكبر من تلاميذ المرحلة الابتدائية يلتحقون بالمدارس الإعدادية، وأن سياسة الدولة بخصوص تنفيذ إلزامية التعليم في المرحلة الإعدادية تسير في طريقها المرسوم لها، وقد بلغت النسبة المئوية للمستحدين الذكور ٨٠٪ من جملة الناجحين والمستحدات الإناث ٧٤٪ من الناجحات.

رابعاً- المرحلة الثانوية :

تحتل مرحلة التعليم الثانوي، المرتبة الثالثة في السلم التعليمي بعد المرحلة الابتدائية والإعدادية ، ومدة الدارسة في هذه المرحلة ثلاث سنوات، تشكل السنة الأولى منها جزعاً مشتركاً، بينما يتوزع طلاب السنتين التاليتين على أحد الفرعين: العلمي أو الأدبي. وتنقسم مدارس هذه المرحلة من حيث تبعيتها إلى نوعين فقط، مداس رسمية مجانية، ومدارس أهلية خاصة لقاء أجور يدفعها الطلاب. والتعليم في هذين النوعين خاضع تماماً لإشراف وزارة التربية على أساس وحدة التعليم.

طلبة المرحلة الثانوية العامة:

بلغ مجموع طلبة المرحلة الثانوية للعام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١ (٢٠١٨٧٤) بزيادة عن العام السابق مقدارها (٣٠١٤٩) طالب وطالبة، بنسبة ١٨٪ من مجموع الطلبة.

وبلغ عدد الإناث (٩٨٨١٩) طالبة من مجموع الطلبة بنسبة (٤٩٪) ، أما نسبة طلاب المدارس الرسمية فبلغت (٩١٪) من مجموع الطلاب، ونسبة طلاب المدارس الخاصة (٩٪) منهم.

التعليم الثانوي الفني والمهني:

تنفيذاً لسياسة القطر، في توجيه التعليم الثانوي نحو التعليم الفني والمهني ، تتابع وزارة التربية تنفيذ خطتها بدءاً من عام ١٩٨٨-١٩٨٩، للوصول إلى استيعاب ٧٠٪ من خريجي المرحلة الإعدادية، في التعليمين الفني والمهني للعام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦، وتعتمد الوزارة الإجراءات اللازمة كل عام لتأمين متطلبات خطة الاستيعاب من مبانٍ وتجهيزات، وتأهيل الأطر الفنية للازمة. إلا أن سياسة وزارة التربية قد تغيرت في السنوات الأخيرة، وتم استيعاب ٥٠٪ من خريجي التعليم الإعدادي في التعليم الثانوي العام، في العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١.

أهداف التعليم الفني والمهني:

يبدو أنّ الهدف من التوسع في مجال التعليم الثانوي المهني والفني ، هو ربط الخطط التربوية بالخطط التنموية الاقتصادية للقطر، وتدعيم التكامل بين الدراسة النظرية والدراسة العملية التطبيقية ، وإكساب الطلاب طريقة التفكير العلمي والبحث المنهجي، مما يساعدهم في تنمية قدراتهم وتمكينهم من الاستمرار في التحديد والابتكار، ومواجهة مواقف الحياة المتجددة، مواجهة ناجحة.

واقع التعليم المهني والفني والتقني:في العام الدراسي (٢٠٠٠-٢٠٠١).

أ-التعليم الفني والمهني:

١-بلغ عدد الثانويات الفنية والمدارس المهنية الصناعية (١٥٤) ثانوية، وبلغ عدد طلابها (٤٦١٨٦) طالباً وطالبة.

٢-بلغ عدد الثانويات الفنية والمدارس المهنية النسوية (٣٣٥) ثانوية ومدرسة وبلغ عدد طالباتها (٣٦٥١٥) طالبة.

٣-بلغ عدد الثانويات المهنية التجارية(١٠٠) ثانوية،وبلغ عدد طلابها (٣١٨٩٤) طالباً وطالبة.

ب-التعليم التقني:

١-بلغ عدد المعاهد المتوسطة الصناعية (٢٢) معهداً، وبلغ عدد طلابها (٦٨٢٥) طالباً وطالبة.

٢-بلغ عدد المعاهد المتوسطة النسوية (١٦) معهداً، وبلغ عدد طالباتها (٥١٩١) طالبة.

٣-بلغ عدد المعاهد المتوسطة التجارية (١٣) معاهد، وبلغ عدد طلابها (٣٥٤٩) طالباً وطالبة.

خامساً- في مجال التعليم العالي:

تمتد جذور التعليم العالي، إلى بداية القرن العشرين، حيث بدأت تتكون نواته الأولى منذ عام ١٩٠٣، حين تم افتتاح مدرسة الطب في دمشق، وتلاها مدرسة الحقوق عام ١٩١٣. إلا أنّ ظروف الحرب العالمية الأولى حالت دون الاستمرار بتوسيع التعليم العالي، إلى أنْ قامت أول حكومة عربية وطنية بعد الحرب. فعادت فكرة إنشاء معهد الطب- سمي معهد الطب العربي- ومدرسة الحقوق. وقد تقرر حينها أن يشكلا معاً نواة لجامعة عربية يؤمها الطلبة من مختلف البلاد العربية .إلا أن التطور الحقيقي للتعليم العالي في سورية، لم يبدأ إلا بعد الاستقلال. فتم افتتاح كليات جديدة. مثل كلية العلوم عام ١٩٤٦. وكلية التربية عام ١٩٥٣، وكلية الشريعة عام ١٩٥٤، وكلية الاقتصاد عام ١٩٥٦، وكلية الهندسة عام ١٩٦٩، وكلية طب الأسنان عام ١٩٥٩.

وقد ترافقت القفزة الكبيرة في مجال التعليم الجامعي، مع ثورة الثامن من آذار، وقيام الحركة التصحيحية ، حيث أولت الدولة قطاع التعليم العالي المزيد من الاهتمام والرعاية، فتم افتتاح جامعتين حديثتين، جامعة تشرين عام ١٩٧١، وجامعة البعث عام ١٩٧٩، وتطور عدد الكليات المختلفة. فتم افتتاح كليات جديدة في الاختصاصات المختلفة لتواكب مسيرة التنمية الشاملة، التي تشهدها سورية في العقود الأخيرة.

لقد أصبحت مجالات التعليم العالي مفتوحة أمام أبناء الطبقات الفقيرة، بعد قيام الثورة، والتي كانت قبل ذلك حكراً على أبناء الطبقات الغنية في المجتمع فتزايدت أعداد الطلاب، بشكل كبير في الاختصاصات المختلفة .

والجدول التالي يبين مقدار هذا التزايد ونسبته إلى عدد السكان منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن، في الجامعات الأربع:

العام الدراسي	عدد الطلبة في الجامعات الأربع	عدد سكان القطر بالملايين	النسبة إلى عدد السكان
١٩٧٠-١٩٧١	٣٥٠٨٤	٦٢٥٧	%٠,٥٦
١٩٧٩-١٩٨٠	٩٤٧٩٤	٨٧٠٤	%١,٨
١٩٩٠-١٩٩١	١٦٩٩١٣	١٢١١٦	%١,٤
١٩٩٥-١٩٩٦	١٦١١٨٥	١٦٠٩٨	%١
١٩٩٩-٢٠٠٠	١٥٥١٢٧	١٨٣٩٢[10]	%٠,٤٨

بلغت نسبة الإناث إلى مجموع الطلاب في عام ١٩٩١ (٣٦,٨٧٪)، قفزت هذه النسبة عام ١٩٩٤ إلى (٣٩,١٪) ثم إلى(٤٣,٤٨٪) عام ٢٠٠٠ ، وبلغ عدد الخريجين عام ١٩٩٥ (١٥٥١٠) طالباً وطالبة. أما عدد الكليات في الجامعات الأربع

(10) تعداد السكان في الجمهورية العربية السورية في ١/١/٢٠٠٠. المجموعة الإحصائية.

فقد بلغ عام ٢٠٠٢ نحو ستين كلية في الاختصاصات المختلفة الأكاديمية و البحثية. وفي عام (٢٠٠٠) بلغ عدد الخريجين في الجامعات الأربع ٩٨٨٩ من الذكور و ٦٧٤٦من الإناث، أي ما مجموعه (١٦٦٣٥)، عدا عن خريجي دبلوم الدراسات العليا، ودبلوم التأهيل التربوي الذين بلغ عددهم (٣٣٦٦) وخريجي الماجستير، حيث بلغ عددهم (٣٦١) والدكتوراه ٤٧ طالباً وطالبة.

التطور الكيفي:

رافق التطور الكمي للتربية والتعليم في سورية بعد عام ١٩٧٠ تطور كيفي، موازٍ في المجالات كافة، إلا أن هذا التطور، سواء أكان في إعداد مناهج جديدة تواكب التطور العالمي على الصعيد العلمي والتربوي، أم على صعيد استخدام الوسائل التعليمية التقنية وإعداد المعلمين أو غيرها.. ، بقي دون مستوى الطموح المطلوب ، نظراً لجملة من العوامل أهمها العوامل السكانية والاقتصادية والحضارية.

إن الزيادة الكبيرة في عدد المنتسبين إلى مراحل التعليم المختلفة ، حالت دون تقديم خدمات تربوية نوعية موازية لها. هذا من جهة ، ومن جهة ثانية، كلفة التربية في الوقت الراهن، وكلفة إعداد الطالب الواحد، ونقص الميزانية المخصصة للتعليم. هذه العوامل كلّها وسواها، أدت إلى تخلف التطور الكيفي للتعليم، مقارنة مع التطور الكمي.

آليات تطور التربية في سورية :

من أجل تعزيز مكانة التربية في المجتمع المعاصر، ومساهمتها الكبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية عقد المؤتمر التربوي الأول لتطوير التعليم

ما قبل الجامعي في دمشق عام ١٩٧٤ تحت شعار (التربية من أجل التنمية). وخرج المؤتمر بتوصيات مهمة على صعيد تطوير التربية السورية في المرحلة القادمة.

تناولت هذه التوصيات، مكونات العملية التربوية، أهدافاً، وبنىً ، ومحتوى ووسائل ، وأطراً وظيفية إدارية وفنية، وحددت المسارات التي يجب على التربية اتباعها، بغية الوفاء بحاجات التنمية الشاملة في القطر، بما يلائم ظروف الحياة المستحدة، وعملية إعداد جيل المستقبل وفق السياسة التربوية المنشودة.

وانطلاقاً من كون التربية عملية مستمرة ، تهدف إلى بناء الإنسان والمجتمع، وفق منظومة من القوانين والأنظمة الضابطة، في ظروف متغيرة، تتأثر بها وتؤثر فيها ، عقد المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم ما قبل الجامعي في دمشق من ٢٢-٢٧ آذار عام ١٩٨٦. تحت شعار (نحو تربية متجددة في مجتمع التقدم والاشتراكية).

استعرض هذا المؤتمر أهم المنجزات التي تحققت منذ المؤتمر الأول، التي قامت بها وزارة التربية على الأصعدة المختلفة . حيث أجرت تقويماً ميدانياً شاملاً، حول تنفيذ توصيات المؤتمر التربوي الأول، قدمتها لجان مختصة إلى المؤتمر الثاني.

وحضر هذا المؤتمر، ممثلون عن مختلف قطاعات التربية والمنظمات الشعبية والنقابات ومجلس الشعب، كما حضره ممثلون عن المنظمة العالمية للتربية والثقافة (UNSCO)، وعن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليسكو)، وعدد من كبار المربين والاختصاصيين وأساتذة الجامعات في القطر.

خلص المؤتمر إلى جملة من التوصيات التي تناولت المجالات التربوية المختلفة وآفاق تطويرها في المرحلة القادمة. ومن أهم هذه التوصيات:

أ-في مجال التعليم الأساسي:

١-العمل على الأخذ بنظام مرحلة التعليم الأساسي، كمرحلة بديلة عن المرحلتين الابتدائية والإعدادية،

وجعلهما مرحلة واحدة، بغية النهوض بمستوى إعداد الناشئة وبناء الأجيال المتعاقبة بناءً شاملاً، يمكّنها من التفاعل المستمر مع الحياة والمجتمع، ويحقق ربط التربية بالتنمية الشاملة وهذا ما تم تحقيقه بدءاً من العام الدراسي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

٢-العمل على جعل مرحلة التعليم الأساسي مرحلة إلزامية.

٣-العمل على إعداد الأطر التعليمية وتأهيلها وتدريبها، بما يستجيب لمتطلبات مرحلة التعليم الأساسي ويحقق أهدافها.

٤-العمل على تطوير المناهج الدراسية بما يستجيب لمتطلبات مرحلة التعليم الأساسي، في توفير تعلم نافع للناشئة مرتبط ببيئتهم، ويزودهم بقدرات التكيف مع الحياة، ومع متابعة الدراسة.

ب-في مجال مرحلة التعليم ما قبل المدرسة الابتدائية - رياض الأطفال:

١-العمل على وضع الخطط والبرامج التي تكفل التوسع في رياض الأطفال، بهدف نشرها وتعميمها وإلحاقها كلياً بوزارة التربية.

٢-العمل مع الجهات المعنية لتطوير البرامج الخاصة بالأطفال، وتوفير مستلزماتها.

٣-العمل مع الجهات المعنية لإنتاج وسائل تثقيفية متنوعة، تناسب أطفال الرياض كالمجلات والكتب والمصورات وغيرها.

٤-زيادة الاهتمام بتوفير المربيات المؤهلات في رياض الأطفال ومتابعة تدريبهن.

٥-العمل على التوسع في إيجاد سبل التعاون مع الجهات العربية والدولية، والاستفادة من برامجها وخبراتها في تطوير رياض الأطفال في مختلف الجوانب، والعمل على تبادل الخبرات في هذا المجال.

ج-في مجال التعليم المهني والتقني وخطط التنمية:

١-إعادة النظر بالخطة الدراسية والمناهج، حسب حاجة خطط التنمية والاستفادة من

التغذية الراجعة الناتجة عن متابعة الخريجين.

٢-إعداد مناهج التعليم المهني والتقني وبناؤها باتباع المنهج العلمي التحليلي المنظم، ابتداءً من مرحلة تصحيح المناهج وتخطيطها، مروراً بمرحلة التنفيذ وانتهاءً بمرحلة التقويم.

٣-التأكيد على تعزيز الجانب العملي والتطبيقي في مناهج التعليم المهني والتقني.

٤-العمل على توثيق العلاقة بين التخطيط التربوي في مراحل التعليم كافة، ولاسيما التعليم المهني والتقني والتخطيط الاقتصادي.

٥-العمل على تشجيع انتساب المرأة إلى التعليم المهني والتقني.

وفي تاريخ ١٩٩٨/٢/٢، عقد في دمشق المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم في الجمهورية العربية السورية، وقد جاءت توصيات هذا المؤتمر متممة ومؤكدة لتوصيات المؤتمر الأول الذي عقد عام ١٩٨٧.

ومن أهم توصيات المؤتمر الثاني لتطوير التعليم في الجمهورية العربية السورية، ما يلي:

١-في مجال أهداف التعليم العامة:

أ-بناء الشخصية المتوازنة والمتكاملة لدى المواطن، القادر والمبدع والمؤمن بوطنه وأمته.

ب-تزويد المواطن بالكفاءات والمعارف النظرية والعملية ، التي تدعم قدرته على الإسهام في تطوير الإنتاج الفكري ، والاجتماعي ، والاقتصادي وسواها، لتحقيق التنمية الشاملة المتكاملة.

ج-التركيز على البحث العلمي.

ء-تنمية مهارات التعلّم الذاتي تحقيقاً لعملية التعلم المستمر.

هـ- إيلاء ذوي الحاجات الخاصة (الموهوبين والمعوقين) العناية والاهتمام.

و-التأكيد على العامل القومي في التربية.

ز-المحافظة على البيئة المدرسية والاجتماعية والطبيعة.

ح-ربط خطط التعليم الفني والمهني والثقافي بخطط التنمية الاقتصادية الشاملة.

ط-تدعيم التكامل بين الدراسة النظرية والدراسة العملية والتطبيقية وإكساب الطلاب منهجية التفكير العلمي والبحث والنقد والتعلم الذاتي المستمر.

ي-تعزيز استخدام اللغة العربية في التعليم.

٢-في مجال السلم التعليمي وتحديث محتوى التعليم وإغناؤه بالمفاهيم الجديدة:

أ-توسيع قاعدة رياض الأطفال بتشجيع المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والقطاع الخاص.

ب-إعداد الأطر المتخصصة والمؤهلة للعمل في هذه المرحلة على المستوى الجامعي.

ج-الأخذ بنظام التعليم الأساسي ذي السنوات التسع ، وإلزاميته ومجانيته.

د-تطوير محتوى التعليم الأساسي ، لمواكبة التفجر المعرفي في إطار بناء جيل قادر على القيام بدور فاعل ومنتج في المجتمع.

هـ-تعزيز إدخال اللغة الأجنبية في الصفين الخامس والسادس لتصبح أداة تواصلية وتأمين مستلزمات ذلك.

و-إحداث وظيفة مرشد تربوي، وموجه مهني متخصص منذ بداية الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي.

ز-إيلاء المتفوقين اهتماماً خاصاً ينسجم مع الأصول التربوية والإمكانات المتاحة.

ح-إيلاء تدريس اللغة الأجنبية اهتماماً أكبر في المرحلة الثانوية.

ط-تحديد نسب القيد في التعليم الفني والمهني وفق ما تقتضيه الحاجات الفعلية للتنمية وسوق العمل.

ي-اختيار محتوى التعليم بما يضمن تكوين التفكير العلمي، ويسهم في تنمية الإبداع والمحاكمة السليمة لدى الطلاب.

٣-في مجال الدراسات العليا والبحث العلمي:

أ-ربط الدراسات العليا بخطط البحث العلمي ، وتوجّهها لتلبية حاجات التنمية الشاملة في القطر حاضراً ومستقبلاً.

ب-العمل على اعتبار رؤساء الأقسام متفرغين للأعمال الإدارية العلمية ، ومعاملتهم من حيث النصاب معاملة وكلاء الكليات.

ج-زيادة الإنفاق على البحث العلمي.

د-دمج مرحلتي دبلوم الدراسات العليا والماجستير في مرحلة واحدة هي مرحلة الماجستير.

هـ-إحداث مجلس أعلى للبحث العلمي.

كما أكدت توصيات المؤتمر على العديد من النقاط المتعلقة بعملية تطوير التربية في سورية خلال المرحلة القادمة، في المجالات المختلفة وبخاصة في مجالات: طرائق التقويم والامتحانات والتعليم الفني والمهني والتقني والمعسكرات والأنشطة التربوية والتعليمية والمعلوماتية وتطبيقاتها ، وتطوير نظم الإدارة ومحو الأمية وتعليم الكبار. حيث قدمت مجموعة من البنود والاقتراحات التطويرية، بغية السعي الدؤوب إلى تطوير التربية ونظامها التعليمي في الجمهورية العربية السورية مع بداية القرن الحادي والعشرين.

و تبقى هذه التوصيات مجرد نقاط ارتكاز أساسية، يستهدي بها القائمون على العملية التربوية في القطر ، وتعكس إلى حد بعيد الفلسفة التربوية القومية التي تتبناها سورية منذ عهد الاستقلال وحتى الآن.

ومن أهم التوصيات التي تم تطبيقها فعلياً نذكر هنا ما يلي:

١-تم إدخال نظام الإرشاد النفسي والتربوي منذ بداية العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١ في المدارس الإعدادية والثانوية بهدف التوسع به مستقبلاً ليشمل كافة المراحل.

٢-إدخال اللغة الإنكليزية بشكل متدرج بدءاً من الصف الأول الابتدائي وبدءاً من العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢ و بدءاً من الصف الرابع الابتدائي، على أن يتم تدريس اللغة الفرنسية لغة ثانية من الصف الأول الإعدادي.

٣-تطبيق دمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مرحلة واحدة تدعى مرحلة التعليم الأساسي مدة الدراسة فيها تسع سنوات ، وهي إلزامية ومجانية للطلبة كافة .بدءاً من بداية العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

الجامعة الافتراضية السورية:

تأكيداً ، لدور سورية المعاصر ، على الساحتين القطرية والقومية ، وتلبية لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية التعليمية، فقد أصدر السيد الرئيس بشار الأسد ،المرسوم التشريعي رقم ٢٥ تاريخ ٨ /٢٠٠٢/٥ ،القاضي بإحداث هيئة عامة علمية باسم "الجامعة الافتراضية السورية " تتمتع بالشخصية الاعتبارية وترتبط بالسيد وزير التعليم العالي . وتهدف إلى:

١ــ القيام بأعمال التدريس الإلكتروني عن بعد بمستلزماته كافة ، من خلال استخدام احدث الوسائل التقنية بما في ذلك توفير الصفوف الافتراضية والمكتبة الإلكترونية والخدمات الطلابية الإلكترونية ،وذلك على أساس مناهج ذات محتوى إلكتروني محدث باستمرار وقابل للنشر على الشبكة العالمية للمعلومات . وتقود هذه المناهج إلى اختصاصات جامعية مختلفة تخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلبي احتياجات الاستراتيجية الوطنية للعلم والتقانة واستراتيجية تنمية الموارد البشرية واستراتيجية شبكة

الترابط مع فروع الاقتصاد الوطني والخدمات في الجمهورية العربية السورية، إضافة إلى تلبية الحاجات العلمية لجاليات الاغتراب السورية والعربية وبشكل عام إلى تلبية حاجات الوطن العربي ودول المنطقة إلى الاختصاصات العلمية الحديثة.

٢ ـ التنويع في تقديم المناهج التعليمية عن طريق :

ـ تطوير مناهج خاصة بالجامعة تعتمد تصميم برامج تعليمية جديدة و التعمق في تعريب الاختصاصات الحديثة ونشرها إلكترونياً عبر الشبكة العالمية للمعلومات ، تقود إلى شهادات تمنحها وتعتمدها الجامعة .

ـ تطوير مناهج متعددة المصادر تختارها الجامعة من الجامعات الرائدة والمتميزة على المستوى العالمي من خلال اتفاقيات استراتيجية للتعاون العلمي تعقدها معها ، تقود إلى شهادات تمنحها الجامعة وتعتمدها كل من الجامعة والجامعات المعنية.

ـ تقديم مناهج إلكترونية متنوعة في مستويات التعليم المتوسط والتقني والدراسة الجامعية الأولى والدراسات العليا منتقاة من جامعات عالمية محددة تقود إلى شهادات تمنحها الجامعات المعنية وتعتمدها كل من الجامعة والجامعات المشار إليها،من خلال اتفاقيات استراتيجية للتعاون العلمي تعقد لهذه الغاية.

٣ـ تقديم خدمات إدارية لطلاب الجامعة لتوجيههم و إرشادهم وتسهيلهم في الاختصاصات المتنوعة التي تقد مها الجامعة.

٤ـ تقديم خدمات الدعم الأكاديمي والتقني لطلاب الجامعة من خلال شبكة افتراضية منتقاة من العلماء والأساتذة السوريين والعرب والأجانب الذين يعملون في المؤسسات العلمية والجامعات العربية والأجنبية المختلفة .

٥ـ تطوير برامج تعليمية إلكترونية عربية محدثة بشكل مستمر من خلال عقد اتفاقيات تعاون استراتيجي بين الجامعة ونخبة من الجامعات العربية والجامعات العالمية .

٦ــ تشجيع حركة التعريب والبحث والتطوير الإلكتروني في الجامعات السورية والعربية والأجنبية.

٧ــ الريادة والتحديد والتنوع العلمي والمرونة من خلال عمليات التطوير الذاتية المستمرة ، وعقد اتفاقيات تعاون علمي وأكاديمي مع الجامعات العربية والأجنبية .

٨ ــ تطوير البحث العلمي الذاتي والمشترك بالاستفادة من خصوصية الهيكلية البنيوية للجامعة المستندة إلى التعاون المستمر والتواصل والتفاعل المباشر مع العلماء والاختصاصيين في أهم المؤسسات التعليمية والبحثية.

٩ــ خلق واحة افتراضية علمية وتقنية تقوم بتبادل ونقل المعرفة ، وتسريع عملية بناء اقتصاد المعرفة وزيادة مردوده.

١٠ــ توفير عملية التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة والتدريب التخصصي المكثف وتيسير تقديمها للعاملين في مواقع عملهم واقامتهم دون اضطرارهم للتنقل وبما يتناسب مع التغيرات السريعة للمهن والعلوم وحاجات سوق العمل .

١١ــ التعاون مع الجامعات السورية والمؤسسات العلمية والبحثية بما يكفل تحقيق أغراضها.

* * *

مكتبة توليب
للخدمات
الجامعية

الفصل الثاني
التربية ونظامها التعليمي في جمهورية مصر العربية

"مصر هبة النيل"

هيرودوتس

تمهيد:

لم يبدأ التاريخ الحقيقي للمصريين ، في العصر الحديث ، إلا مع بداية القرن التاسع عشر ، وبالتحديد مع بداية حكم الباشا الألباني الأصل محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٩) الذي أراد أن يبني مصر وفق مبادئ جديدة وأسس علمية عصرية ، فعمد أولاً إلى القضاء على معارضي إصلاحاته من المماليك و رجال الدين ، ثم تفرغ بعد ذلك للبدء بإصلاحاته الشاملة .

جرت تغيرات مهمة في حياة المصريين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، نتيجة للإصلاحات الشاملة التي قام بها محمد علي . فقد اعتمد في ذلك على منجزات العلم والتقانة الأوربية المدنية، من خلال البعثات العلمية التي أوفد طلابها للدارسة والتخصص في مختلف مجالات العلوم العسكرية .

توجه محمد علي أولاً نحو إيطاليا ، فكانت أولى البعثات العلمية سنة (١٨٠٩) وثانيها سنة (١٨١٣) ، ثم تحولت البعثات بعد ذلك إلى فرنسا ،وكان أولها سنة (١٨٢٦) وجاء هذا التوجه نتيجة تخطيط فرنسي ، استطاع أن يربط مصر بفرنسا عن طريق "مساعدات تنموية ،تهدف إلى تحضير مصر في الظاهر،وإلى ربطها بفرنسا اقتصاديا وسياسياً وثقافياً في حقيقة الأمر ." وقد تمثل هذا التوجه بسيطرة اللغة الفرنسية في الأوساط الثقافية المصرية ،حيث عزز الفرنسيون وجودهم الثقافي عن

طريق المدارس والبعثات والترجمة (٤٣ ، ص٤٢) .

لم يهدف محمد علي من وراء إصلاحاته تلك ، إلا لإقامة دولة قوية بجيش قوي ، يستطيع من خلاله فرض هيمنته على المنطقة ، ورد كل عدوان قد تتعرض له مصر ، ويعرض بالتالي حكمه للانهيار .

عمد محمد علي إلى بناء نظام تعليمي حديث عالي المستوى ، من أجل بناء جيش عسكري قوي وفق الأساليب الأوربية ، بهدف تخريج أفراد يعملون بالقوات المسلحة بصفة أساسية ،وإلى إعداد أفراد يعملون بالجهاز الإداري للدولة .

إن السلم التعليمي الذي أنشأه محمد علي كان مقلوباً ، إذ كانت بدايته تتمثل في إنشاء المدارس العليا التخصصية،وكانت تلك المدارس تشكل قاعدة الهرم التعليمي ، حيث ظهرت في عهده ، ولأول مرة في مصر مدارس تعليمية عامة ، وكذلك مدارس تخصصية طبية وفنية وحربية على الطرائق الأوربية . كما ظهرت أول مدرسة عسكرية عليا عام (١٨١٦) ، ثم المدرسة الحربية سنة (١٨٢٠) . ثم مدرسة أركان الحرب ثم مدرسة المهندسين . ثم مدرسة الطب البشري (١٨٢٧) . تلتها مدارس في المحاسبة والقانون والصنايع والزراعة وغيرها .

وهكذا حظي التعليم العالي باهتمام محمد علي ، لأنه من وجهة نظره سريع العائد ، يقدّم للدولة ما تحتاج إليه من اختصاصيين لازمين للجيش أولاً ، وللأعمال الإدارية المدنية ثانياً (٢٥ ،ص١١١) .

وبعد ذلك بدأ التفكير بإنشاء مدارس تجهيزية لرفد التعليم العالي بالطلاب ، فتم إنشاء المدرسة التجهيزية الأولى عام (١٨٢٥) ، ثم ظهرت حاجة ملحة لإنشاء مدارس تعدّ الطلاب للمدارس التجهيزية ، فكانت المدارس الابتدائية التي بدأ إنشاؤها عام(١٨٣٣) وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ، يتعلم التلاميذ خلالها القراءة

والكتابة والحساب والقرآن الكريم والدين (٢٥ ، ص ١١١).

ومن الخصائص الرئيسة للتعليم في عهد محمد علي نذكر ما يلي :

أ_ محدودية أهدافه : حيث تمثل هدف النظام التعليمي في هذه الفترة في إعداد أفراد للعمل بالجيش ودواوين الحكومة .

ب _عسكرته: حيث كان يطبق النظام العسكري على الأساتذة والطلاب معاً ،كما كانت عملية الالتحاق بالتعليم تعدّ مماثلة للتجنيد بالقوات المسلحة .

ج _ مركزية إدارته : حيث كانت جميع مؤسسات التعليم تتبع الإدارة المركزية في القاهرة ، وكان أمر التفتيش على المدارس من اختصاص مفتشي التعليم في العاصمة .

د _ ضعف شعبيته: إذ أهمل التعليم والقائمون على أمره مبدأ هاماً أدركه المسؤولون بعد ذلك وهو " نشر مبادئ العلوم للأهالي" وتثقيف أفراد الشعب (٢٥، ص١١١) .

وفي عهد إسماعيل باشا (١٨٣٠ــــ ١٨٩٥) الذي حكم مصر من عام (١٨٦٣ــــ ١٨٩٥) حدث اهتمام كبير بالتعليم كجزء من محاولته (لأوربة) المجتمع المصري ، وفقاً للأساليب والطرائق الأوربية المدنية . فعمد إلى جملة من الإصلاحات المهمة في مجال التعليم ،ولاسيما التعليم الابتدائي ، الذي لاقى انتشاراً واسعاً في عهده من حيث عدد مدارسه وعدد المنتسبين إليه .

ومع بداية حكم الإنكليز لمصر عام(١٨٨٢) ، بدأت مرحلة جديدة في تطور التعليم المصري ، إذ أخذ ينأى عن أهدافه الوطنية والقومية والشعبية ، وذلك من خلال إحلال اللغة الإنكليزية لغةً للتعليم بدلاً من اللغة العربية ، التي تراجعت تراجعاً خطيراً وأهملت إهمالا كبيراً ، وحلّ المعلمون الإنكليز محلّ المصريين وصيغت المناهج والمقررات صياغة إنكليزية بحتة . وفرضت رسوم عالية على المتعلمين ، مما جعله حكراً لأبناء الطبقة الميسورة في المجتمع ،

وتقلصت أعداد المدارس الوطنية كثيراً وانتشرت في المقابل المدارس الأجنبية .

و كانت هذه السياسة الاستعمارية تهدف إلى إبقاء أبناء الشعب جاهلاً وفقيراً من أجل السيطرة عليه ، ووضع مقدراته بأيدي الطبقة الحاكمة ومن يساندها .

كان لصدور دستور عام (١٩٢٣) ، الخطوة الأولى على طريق الاستقلال الوطني ، صداه في مجال التعليم ، فقد نص على حرية التعليم ، وأن التعليم الأولي إلزامي ومجاني لمدة أربع سنوات. إلا أن مجانية التعليم وإلزاميته واجهها كثيراً من الصعاب ، حالت دون تعميمه بشكل واسع .

إلا أن التطور الحقيقي للتعليم المصري لم يبدأ إلا مع قيام ثورة ٢٣ تموز عام (١٩٥٢) ، إذ شهد المجتمع المصري بقيامها تغييرات عديدة ، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في غاية الأهمية . و شهد التعليم في ضوء مفرزات الثورة ، تغييرات جذرية تناولت بنيته الأساسية وهيكلته التنظيمية وأهدافه وسياساته ومناهجه وطرائقه.

فقد حدد الدستور الجديد الملامح الرئيسية للتعليم وأهمها : مجانية التعليم في جميع مراحله المختلفة ، وإشراف الدولة على التعليم العام والخاص ، واستقلال الجامعات ، بحيث تكفل الدولة استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك بما يحقق الربط بينهما وبين حاجات المجتمع ، وإلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية مؤقتاً .

ومنذ الثورة وحتى الآن ، صدرت في مصر العديد من الإصلاحات التربوية الشاملة ، تهدف بكاملها إلى قراءة الواقع قراءة موضوعية، وترسم الملامح المستقبلية للتربية في جمهورية مصر العربية ،عند بداية القرن الواحد والعشرين . ومن أهم المرتكزات الرئيسة التي تقوم عليها التربية المصرية نذكر ما يلي:

١ ــ عد التعليم قضية أمن قومي ، وضرورة بقاء ونماء، ومشروعاً قومياً لمصر .

٢ ــ دعم المسيرة الديمقراطية ،ومشاركة الرأي العام في صنع القرار التربوي .

٣ ــ تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ،وتخفيف الأعباء عن الأسرة المصرية .

٤ ــ إدخال التكنولوجيا المتطورة في مجال التعليم وترسيخها ، بما يسهل توصيل العلم والمعرفة ، ويساعد في اكتساب المهارات الجديدة في هذا المجال .

٥ ــ تحقيق التنمية المهنية للمعلمين ، وتحسين أحوالهم الاقتصادية ،وأوضاعهم الاجتماعية .

٦ ــ إتاحة فرص المشاركة لقطاع الأعمال والقطاع الخاص ،والإفادة من إمكاناتهما في توسيع فرص القبول أمام الطلاب .

٧ ــ الاهتمام بذوي الحاجات الخاصة .

٨ ــ الإفادة من الخبرات العالمية في مجال تطوير التعليم ، من خلال التعاون الدولي وما تقدمه الهيئات والمنظمات العالمية . (٣٩ ،ص٥٢٥)

ومن أهم هذه "الإصلاحات" تلك الوثيقة الموسومة بـ"استراتيجية تطوير التعليم في مصر" ، والتي عرضت على المؤتمر القومي لتطوير التعليم في مصر عام (١٩٨٩) بعنوان "تطوير التعليم في مصر ،سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه ." وفي عقد التسعينيات من القرن الماضي ، صدرت عدة وثائق تحمل ملامح السياسة التعليمية أهمها :وثيقة"مبارك والتعليم ــ نظرة مستقبلية" ووثيقة "التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩١ــ ١٩٩٧" (٣٩،ص٥٢٤).

مكتبة توليب للخدمات الجامعية

إدارة النظام التربوي في مصر :

تتسم إدارة النظام التربوي في جمهورية مصر العربية بالمركزية ، حيث تقع مسؤولية التربية والتعليم على عاتق وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي . بالإضافة إلى مشاركة بعض الوزارات الأخرى ، كالصحة والأوقاف والإسكان والشؤون الاجتماعية والزراعة وغيرها ،

في عملية الإشراف على التعليم .

وتضم إدارة التعليم العام في مصر مستويات تنظيمية مختلفة متسلسلة من القمة إلى القاعدة ، تنفذ السياسات التربوية العامة للدولة ، تقع وزارة التربية والتعليم في قمتها ، ويعاونها في تنفيذ سياساتها التعليمية واتخاذ قراراتها التربوية عدد من المجالس من أهمها :

- المجلس الأعلى للتعليم ما قبل الجامعي
- مجلس رؤساء القطاعات والإدارات المركزية .
- مجلس مديري التربية والتعليم .

ويتألف البناء التنظيمي لوزارة التربية والتعليم على المستوى القومي من ست قطاعات هي :

١- قطاع التعليم العام : ويتبعه الإدارة المركزية والإدارات الآتية :
- الإدارة المركزية لرياض الأطفال والتعليم الأساسي .
- الإدارة المركزية للتعليم العام .
- الإدارة المركزية للكومبيوتر التعليمي .

٢- قطاع التعليم الفني :ويضم الإدارة المركزية للتعليم الفني .

٣- قطاع الخدمات .

٤- قطاع مديريات الوجه البحري .

٥- قطاع مديريات الوجه القبلي .

٦- قطاع الكتب .

أما على المستوى الإقليمي فتتولى إدارة هذا المستوى مديريات التربية والتعليم في المحافظات ، ومهمتها الإشراف على التعليم في محافظاتها ، ويرأسها مدير المديرية "وهو

بدرجة وكيل وزارة " تتولى مسؤولية الإشراف والتنفيذ والمتابعة وإنشاء المدارس المختلفة وتجهيزها ، والإشراف على العمل الفني والإداري بالمدارس ، وتوزيع الخدمات التعليمية بالمحافظة واقتراح الميزانية في ضوء احتياجات المديرية وإمكانات الدولة ، والإشراف على تنفيذ القوانين التعليمية والتعليمات التي تعدها الوزارة . بالإضافة إلى إشرافها على الخطة الدراسية والمناهج والكتب وإجراء الامتحانات للشهادتين الابتدائية والإعدادية على مستوى المحافظة .

وعلى المستوى المحلي :تتولّى إدارة التعليم ، الإدارات التعليمية ومجالس المدن والقرى . وتمثل هذه الإدارة التعليمية حلقة الوصل بين المديرية التعليمية والمدارس، ويرأسها مدير يكون مسؤولاً عن الإشراف على كل نشاط يتعلق بالخدمة التعليمية و التربوية ، والشؤون الإدارية والمالية ، وهي تقوم بتنفيذ تعليمات المديرية وتوجيهاتها والإشراف على حسن سير العملية التعليمية بالمدارس . (٣٩ ،ص٥٢٧).

مكتبة توليب للخدمات الجامعية

النظام التعليمي :

يتألف السلم التعليمي في جمهورية مصر العربية من ثلاث مراحل هي : مرحلة التعليم الأساسي و مرحلة التعليم الثانوي ، ومرحلة التعليم الجامعي و العالي . ويسبق التعليم الأساسي مرحلة رياض الأطفال ، إلا أنها لا تقع ضمن السلم التعليمي . و الآن سنتناول هذه المراحل بالتفصيل :

أولاً : مرحلة تربية الطفل قبل المدرسة في الحضانة و رياض الأطفال :

تُعدّ هذه المرحلة ،مرحلة تربوية وليست تعليمية ، لذا فهي ما تزال مرحلة تمهيدية تعد الأطفال بشكل عام ، للالتحاق بالتعليم الابتدائي . و من حيث المبدأ ، تقسم هذه المرحلة إلى قسمين رئيسين هما:

أ ـ مرحلة الحضانة : وتبدأ في الشهور الأولى لحياة الطفل ، وتستمر إلى سن الرابعة من العمر .

ب ـ مرحلة رياض الأطفال : وتبدأ من سن الرابعة إلى السادسة من العمر ، ويتم القبول في هذه المرحلة وفق القرار الوزاري رقم ١٥٤ لعام ١٩٨٨ و تعديلاته المختلفة لعام ١٩٩٠ (٣٩ ، ص٥٢٩) .

وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً كبيراً في عقد التسعينيات من القرن الماضي ، وعلى الرغم ذلك ، فهي ما تزال تواجه الكثير من المشكلات ، وبخاصة تلك التي تتعلق بالبنى والتجهيزات ، والإمكانيات المادية والبشرية أو البرامج التربوية .

وحالياً لا تضم رياض الأطفال إلا نسبة قليلة جداً لا تتجاوز ٧% من أطفال الفئة العمرية الموازية ،كما أن غالبية صفوف هذه المرحلة ملحقة بالمدارس الخاصة نحو٧٧% ، والمدارس الخاصة تستوعب نحو ٧٧% أيضاً ،من الأطفال الملتحقين بهذه المرحلة .

ومن أهم الإجراءات التي اتخذت ، بغية تطوير هذه المرحلة تربوياً . إنشاء كلية لإعداد معلمة رياض الأطفال بالقاهرة وأخرى بالإسكندرية ،كما تم افتتاح بعض الأقسام الخاصة برياض الأطفال في بعض كليات التربية .

ومن الملاحظ أن إنشاء كلّيتي رياض الأطفال وأقسامها ،قد تم في مباني دور المعلمين والمعلمات ، وهي غير معدة لهذا الغرض ، فضلاً عن عدم وجود هيئة تدريس لإعداد المعلمات لرياض الأطفال (٢٥ ،ص١٢٩) .

ثانياً : مرحلة التعليم الأساسي :

تقسم هذه المرحلة إلى قسمين رئيسين :التعليم الابتدائي ،التعليم الإعدادي ومدة

الدراسة في هذه المرحلة حسب آخر القوانين والتشريعات الصادرة بهذا الشأن ،خمس سنوات للتعليم الابتدائي وثلاث سنوات للمرحلة الإعدادية . فقد نصت المادة(١٥) من قانون عام (١٩٨٨) على أن :"التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من العمر ،تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويُلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه ،وذلك على مدى ثماني سنوات " .

يهدف التعليم الأساسي إلى تنمية قدرات التلاميذ واستعداداتهم ، وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة ،بحيث يمكن لمن يكمل مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى ، أو أن يواجه الحياة ، بعد تدريب مهني مكثف ، وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطناً منتجاً في بيئته ومجتمعه .

التعليم الابتدائي :

تشكل الحلقة الأولى من التعليم الأساسي ، ومدة الدراسة فيها خمس سنوات . تبدأ في السادسة من العمر وتهدف إلى توفير أساسيات العلوم ، والهوية القومية بمكوناتها المختلفة ، على المستويات الشخصية ، والوطنية والعربية والإنسانية ، بحيث تمكن التلميذ من تنمية قدراته والمساهمة في تنمية وطنه (٣٩ ، ص٥٣٠) .

وتقدم المدرسة الابتدائية للتلاميذ في جميع الصفوف ، مناهج اللغة العربية والتربية الدينية والتربية الرياضية والفنية والموسيقية ... ، يضاف إليها في الصفوف الثلاثة الأولى منهج موحد للمعلومات العامة . بينما يُقدم في الصفين الرابع والخامس لكل مقرر في الدراسات الاجتماعية والدراسات العلمية والصحية . ويقوم في هذين الصفين معلم المادة بالتدريس . بينما في الصفوف الثلاثة الأولى ، فإن معلم الصف هو الذي يقوم بعملية التدريس مفرداً .

يلتحق في الصف الأول الابتدائي نحو ٩٠% من الإناث مقابل ٩٥% من الذكور وذلك حسب إحصاءات عام (١٩٩٧) ، ونسبة التلاميذ الذين ينهون التعليم الابتدائي خلال خمس سنوات ، تصل إلى نحو ٨٩% عام(١٩٩٧) . أما نسبة التسرب فهي أقل من١،٠%. بينما يلتحق في التعليم الخاص نحو ٩% من مجموع التلاميذ . وهذه النسبة في ازدياد مستمر (٤٢ ،ص٦—٧) .

التعليم الإعدادي :

يمثل التعليم الإعدادي الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي ، مدة الدراسة في هذه المرحلة ثلاث سنوات ، وتهدف إلى دعم نمو التلاميذ عقلياً وجسمياً واجتماعياً وقومياً ، إلى جانب الكشف عن ميولهم وقدراتهم وتنميتها ، بما يمكّن من توجيهه إلى العمل ، بعد تدريب مناسب ، أ و إلى مواصلة الدراسة ، في المرحلة الثانوية العامة أو الفنية ، كُلٌّ حسب استعداده وقدراته ، وفي نهاية هذه المرحلة يعقد امتحان من دورتين على مستوى المحافظة ، يمنح الناجحون فيه شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي (٣٩ ،ص٥٣٢) .

مكتبة توليب للخدمات الجامعية

التعليم الثانوي :

تأتي مرحلة التعليم الثانوي في المرتبة الثانية في السلم التعليمي المصري ، مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ، يلتحق فيها الطلبة بعد حصولهم على شهادة إتمام التعليم الأساسي .

وتهدف هذه المرحلة إلى إعداد الطلبة للحياة ، جنباً إلى جنب مع إعدادهم للتعليم الجامعي والعالي ، بالإضافة إلى تأكيدها على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية

والقومية . ويتوزع الطلبة في هذه المرحلة إلى نوعين من التعليم هما :

- التعليم الثانوي العام :

خضع التعليم الثانوي المصري لإصلاحات كثيرة ، وكانت تهدف بمجملها إلى تطوير هذه المرحلة، لما تلقاه من شعبية واسعة لدى الطلبة وذويهم . وكان آخر هذه الإصلاحات قانون عام (١٩٩٤) الذي ينص في مادته (٦٢) على أن الدراسة في التعليم الثانوي العام تتكون من مواد إجبارية ومواد اختيارية ، وفي المادة (٨٢) منه على أن يجري امتحان الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلتين :الأولى في نهاية السنة الثانية ، والأخرى في نهاية السنة الثالثة ، وذلك لتخفيف العبء النفسي الثقيل ، الذي كانت تعاني منه الأسر المصرية من هذا الامتحان في صورته التقليدية السابقة (٣٩، ص٥٣٣) .

يمنح الناجحون في مواد المرحلتين ، شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة ، التي تأهلهم للالتحاق بالتعليم العالي . وقد بلغت نسبة الخريجين عام(١٩٩٧) نحو ٩٠% من إجمالي المتقدمين ، وهذه النسبة تعدّ مرتفعة قياساً إلى السنوات السابقة .

شهد التعليم الثانوي العام تطوراً كمياً كبيراً في عقد التسعينيات ، فقد ارتفعت نسبة الطلبة بين عامي ١٩٩١و١٩٩٦إلى ٤١,٨% ، نسبة الطالبات منهم نحو ٣٩% ، وهذه النسبة المتدنية تفسرها عوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة .

- التعليم الثانوي الفني :

من القضايا الخاصة الملحة في التعليم الثانوي، تلك القضية الخاصة بتوزيع الطلاب ممن أكملوا التعليم الأساسي على التعليم الفني بنسبة ٧٠% تقريباً والتعليم العام بنسبة ٣٠% تقريباً ،

وذلك على أساس الدرجة التي يحصل عليها الطالب عند نهاية التعليم الأساسي . وهو توزيع تعسفي ، يقوم على أساس خاطئ ، وهو افتراض أن التعليم الفني ، يتطلب مستوى من التحصيل أقل مما يتطلبه التعليم العام . فضلاً عن أن هذا التوزيع قد أدى إلى معدلات بطالة مرتفعة بين خريجي التعليم الفني ، وإلى شعور بالمرارة بين من يرغبون في متابعة التعليم الجامعي . والحقيقة أن التعليم الفني يتطلب قدرات واستعدادات خاصة للنجاح ، غير تلك التي يتطلبها التعليم العام ، ولا تكشف الدرجة الكلية للتحصيل عن هذه القدرات الفارقة في الحالتين (٣٦ ، ص١١) .

يهدف التعليم الفني إلى توفير العمالة الفنية المدربة على جميع مستوياتها، لسد احتياجات قطاعات الإنتاج في التخصصات المختلفة : التجارية والصناعية والزراعية والإدارية .

و يوجد حالياً مستويان للمدارس الثانوية الفنية في مصر هما :

– المدارس الفنية نظام الثلاث سنوات :

تقوم هذه المدارس بإعداد الفنيين في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية . ويلتحق بها الطلبة الحاصلون على شهادة إتمام التعليم الأساسي ، ويمنح الطلبة الذين ينهون الدراسة بهذه المدارس بنجاح ، شهادة دبلوم المدارس الثانوية الفنية في (الصناعة ـ الزراعة ـ التجارة) نظام السنوات الثلاث (٣٩،ص ٥٣٤) .

– المدارس الفنية نظام الخمس سنوات :

يلتحق بها الطلبة الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة لمرحلة التعليم الأساسي . وتهدف هذه المرحلة إلى إعداد فني (الفني الأول) و(المدرّب) في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والإدارية و الخدمية ، وفي نهاية هذه المرحلة يمنح الطلبة شهادة

دبلوم المدارس الفنية المتقدمة في (الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات) نظام الخمس سنوات .

التعليم العالي :

حظي التعليم العالي باهتمام كبير من قبل الباشا محمد علي وخلفائه من بعده ، كما رأينا سابقاً .

وعندما قامت ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢ كان هناك ثلاث جامعات في مصر هي : جامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية وجامعة عين شمس . وبعد الثورة أنشئت جامعة أسيوط عام ١٩٥٧ . ومع نهاية الستينيات توالى إنشاء الجامعات في مختلف محافظات مصر ، إذ أسست جامعة طنطا ، وكانت نواتها، كليات الطب والعلوم والمعلمين ، التي كانت تابعة لجامعة الإسكندرية عام ١٩٧٢ ، وجامعة المنصورة عام ١٩٧٢ ، وجامعة الزقازيق عام ١٩٧٤ ، وجامعة حلوان عام ١٩٧٥ ، وجامعة المنيا عام ١٩٧٦ ، وكذلك تم إنشاء جامعتي المنوفية وقناة السويس عام ١٩٧٦ ، بالإضافة إلى افتتاح العديد من المعاهد العليا . وفي عام ١٩٩٦ تم إنشاء أربع جامعات خاصة ، بالإضافة إلى الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، كما استُحدث نظام التعليم الجامعي المفتوح في جامعات القاهرة والإسكندرية وأسيوط ، ونظام الانتساب الموجه في جميع الجامعات المصرية (٣٩،ص ٥٣٦) .

ينص قانون الجامعات لعام ١٩٧٢ وتعديلاته ، على أن المجلس الأعلى للجامعات ، هو الذي يتولى تخطيط السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي في الجامعات ، والتنسيق بين نظم الدراسة والامتحان ، ووضع اللوائح الداخلية للكليات والمعاهد .

تمويل التعليم في مصر :

تعدّ الدولة المصدر الرئيسي لتمويل التعليم في مصر . حيث تخصص مبالغ محددة كل عام من الميزانية العامة للدولة للوزارات المسؤولة عن التعليم ، كما تخصص ميزانيات للتعليم ضمن موازنة المحليات ،إذ تدخل موازنة التعليم في محافظة ما ضمن الموازنة العامة لهذه المحافظة (٢٥، ص١٢٥) .

شهدت فترة التسعينيات تطوراً غير مسبوق في الإنفاق على التعليم في مصر . فقد ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من الموازنة العامة للدولة من ١٣,٧% عام ١٩٩٥ إلى ١٥,٦% عام ١٩٩٦ ، أي ما مقداره ٥,١٣% من الناتج القومي الإجمالي ، كانت حصة التعليم ما قبل الجامعي ٦٠,٥% وحصة التعليم العالي ٢,٩ % أما حصة الجامعات فبلغت ٣٦,٦% (٣٩ ،ص ٥٢٨) .

إعداد المعلمين في النظام التعليمي المصري :

يتم إعداد المعلمين بكليات التربية ، التي بلغ تعدادها عام (١٩٩٨) سبع عشرة كلية ، منتشرة في جميع أنحاء البلاد . وهناك نظامان لإعداد معلم المرحلة الثانوية هما :

١- النظام التكاملي : مدة الدراسة فيه أربع سنوات ، يتلقى فيه الطالب إعداداً أكاديمياً تخصصياً وإعداداً تربوياً ، فضلاً عن الإعداد الثقافي .

٢- النظام التتابعي :يتلقى الطلبة في ظل هذا النظام إعداداً تخصصياً ، أولاً في كليات جامعية أو عالية مثل الآداب أو العلوم وغيرها ، ثم يلتحقون بعد حصولهم على الدرجة الجامعية الأولى بكليات التربية، لدراسة مواد الإعداد المهني التربوي لمدة عام جامعي ، يحصلون بعده على الدبلوم العام في التربية .

وقد افتتحت معظم كليات التربية في مصر ، شعباً لإعداد معلم التعليم الابتدائي . في

الوقت الذي توقف فيه القبول بدور المعلمين والمعلمات . وتتنوع مصادر إعداد المعلمين في مصر تنوعاً كبيراً ، حيث تعدّ كليات التربية التخصصية ، المعلمين في مجالات مختلفة ، كالاقتصاد المنزلي والتربية الرياضية والتربية الموسيقية والتربية الفنية . بالإضافة إلى وجود الكليات النوعية ، وكليات رياض الأطفال وكليات إعداد المعلمين الصناعية وغيرها .

مكتبة توليب للخدمات الجامعية

مشكلات النظام التعليمي في جمهورية مصر العربية :

على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققها نظام التعليم في السنوات الأخيرة على المستويات كافة ، إلا أنه ما يزال يعاني من العديد من المشكلات نذكر هنا أهمها.

١- عدم تحقيق الاستيعاب الكامل لمن هم في سن الإلزام في التعليم ،مما يضيف إلى رصيد الأمية ما يقرب من٥٢% من جملة الأطفال الملزمين سنوياً .

٢- ارتفاع كثافة الصف في جميع مراحل التعليم لتصل إلى نحو ٦٠ طالباً أو أكثر ، في بعض المحافظات .

٣- اعتماد التدريس التلقين ونقل المعلومات ، والتركيز على التحصيل المعرفي في مستوياته الدنيا .

٤- اتباع أساليب تقليدية في التقويم ، والتركيز على قياس الحفظ والتذكر.

٥- مركزية اتخاذ القرارات ، وضعف المشاركة المحلية والشعبية في إدارة التعليم .

٦- ضعف الكفاءات الإدارية ، وقصور البرامج التدريبية للقادة المدرسين (٣٩،ص٥٣٩) .

٧- النقص الشديد في مدرسي بعض المقررات (التربية الفنية والتربية الموسيقية والاقتصاد المنزلي) .

٨- قدم المباني التعليمية وافتقارها للتجهيزات الضرورية .

٩- ضعف الكفاية الخارجية ، وعدم ربط مخرجات التعليم بمتطلبات الحياة المختلفة ، الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

١٠- ضعف التمويل اللازم لعملية التطوير .

* * *

مكتبة توليب للخدمات الجامعية